



أهمية التخطيط المالي في الاستقرار الأسري



تأليف

د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي

إدارة البحوث

أهمية التخطيط المالي
في الاستقرار الأسري

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٢ م

ISBN 978 - 9948 - 499 - 58 - 9

حقوق الطبع محفوظة

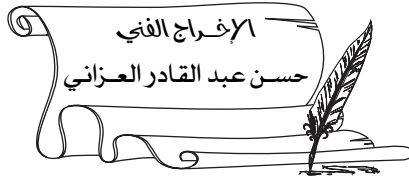
لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي
إدارة البحوث

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١ + فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١ +
الإمارات العربية المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبي
www.iacad.gov.ae mail@iacad.gov.ae



التدقيق اللغوي

شروق محمد سلمان



الإخراج الفني

حسن عبد القادر العزاني



أهمية التخطيط المالي في الاستقرار الأسري

تأليف

د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي

إدارة البحوث

١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتاحية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

وبعد: فيسّرُ « دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري

بديي - إدارة البحوث » أن تقدّم إصدارها الجديد « أهمية التخطيط المالي في الاستقرار الأسري » لجمهور القراء من السادة الباحثين والمثقفين والمتطّلعين إلى المعرفة وخاصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

تسلط هذه الرسالة الضوء على موضوع في غاية الأهمية يكفل ترتيب سُلّم الأولويات من الصّرفيات وعمليات الاستهلاك التي تحتاج إليها الأسرة في تعزيز استقرارها وتقوية أركانها وركائزها، وهو موضوع « التخطيط المالي ».



وهذا الإنجاز العلمي يجعلنا نقدم عظيم الشكر والدعاء
 لأسرة آل مكتوم حفظها الله تعالى التي تحب العلم وأهله،
 وتؤازر قضايا الإسلام والعروبة بكل تميز وإقدام، وفي
 مقدمتها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل
 مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
 الذي يشيد مجتمع المعرفة، ويرعى البحث العلمي ويشجع
 أصحابه وطلابه .

راجين الله العلي القدير أن ينفع الأمة بهذا العمل، وأن
 يرزقنا التوفيق والسداد، وأن يوفق الجميع إلى مزيد من العطاء
 على درب التميز المنشود.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله
 وسلّم على النبي الأمي الخاتم سيّدنا محمد وعلى آله
 وصحبه أجمعين.

الدكتور سيف راشد الجابري

مدير إدارة البحوث



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم
على إمام المتقين، وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه
أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فقد بدا واضحاً للعيان أن عملية الإنفاق
العشوائي غير المدروس أدخلت بعض الأفراد والأسر
والمجتمعات في أمور لم تكن بالحسبان، تمثلت في بعض
صورها بنهايات مؤلمة وقاسية، إذ وصلت بالمقترض
إلى السجن خلف القضبان تاركاً خلفه أسرته وأولاده
يقاسون من التبعات المالية والاجتماعية وغيرها، وكل هذا
بسبب التوسع في الكماليات، والانسحاق خلف القروض
الشخصية، من دون تصور حقيقي للعواقب المترتبة
على التعثر في السداد، فضلاً عن عدم وجود حساب



مالي في البنك يغطي المبلغ الذي اقترضه أو السلعة التي اشتراها أصلاً.

ومن هنا تبرز أهمية موضوع التخطيط المالي وبيان منافعه، والتأكيد عليه باعتباره منهجاً عاماً في الحياة، من أجل تجنب الأضرار المترتبة على عشوائية الاستهلاك، وما ينتج عنه من تزايد الديون، وفتح باب القروض الذي إن فُتِحَ يوماً فليس من السهولة إغلاقه.

إن نشر ظاهرة التخطيط المالي في عصرنا الحاضر، والالتزام بخطوطه العريضة، كفيلاً بترتيب سلم الأولويات التي يحتاج إليها الفرد والأسرة من أجل التقليل من الآثار السلبية على المستوى المالي والاجتماعي والنفسي والتعليمي المترتب على واقع المقترضين وأسْرهم. ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية الحاجة

المجتمعية إلى نشر وتعميم مبدأ التخطيط المالي على واقع الفرد والأسرة، وتأثيره الإيجابي في التعامل مع ضوابطه والتزاماته، وكذلك العكس في حال تجاهله وإهماله، من خلال سبع وقفات مختصرة، على النحو الآتي:

الوقفه الأولى: إهمال التخطيط المالي نتيجة حتمية لشيوع ظاهرة القروض المالية الشخصية.

الوقفه الثانية: أهمية الادخار في تنمية وتعزيز روح التخطيط المالي عند الفرد والأسرة.

الوقفه الثالثة: الوظائف والمعايير الرئيسة لضبط عمل المؤسسات بشكل عام بما في ذلك مؤسسة الأسرة.

الوقفه الرابعة: مفاهيم عامة في التخطيط المالي.

الوقفه الخامسة: دور ميزانية الأسرة في الاستقرار

الأسري.



الوقفه السادسة: الخطوات العامة للتخطيط المالي
الذي يساهم في الاستقرار الأسري.

الوقفه السابعة: ثمرات التخطيط المالي في مستقبل
الفرد والأسرة.



الوقفة الأولى

إهمال التخطيط المالي نتيجة حتمية لشيوع ظاهرة القروض المالية الشخصية

نلمح من خلال تنامي ظاهرة التفنن في تقديم عروض القروض المالية، من خلال الإعلان عن عدم المطالبة بدفعات أقساط الأشهر الأولى من جهة، وتزايد السلع الترفيحية وكثرة الإعلانات الترويجية وتنوع قنواتها الاتصالية وسهولة توصيلها للمستهلك من جهة أخرى، نلمح انعكاس ذلك انعكاساً سلبياً على واقع المستهلك الذي تمثل بغياب التخطيط المالي من حساباته قبل شروعه في تلك القروض والتزاماتها.

فماذا يمكن أن نتصور أن يحدث لشخص يتقاضى راتباً شهرياً يبلغ عشرة آلاف أو عشرين ألف درهم مثلاً، وقام بإنفاق جميع ما يتقاضاه أو معظمه في بداية الشهر من



دون أن يضع ضمن حساباته ميزانية افتراضية يتصور من خلالها قيمة المدخّلات (الرواتب) والمصروفات المتوقعة التي اعتاد عليها في الغالب، ليتمكن من خلال هذا التصور من مساندة أمورهِ المعيشية لبقية أيام الشهر، بما يتناسب مع حجم استطاعته المالية من دون أن يثقل كاهله بما لا يطيق، إذ كيف له مواجهة متطلبات الحياة اليومية المستمرة مع من يعول، التي تتمثل بالمأكل والمشرب وغيرها، لاسيما إذا كان صاحب أسرة، وهل من الممكن أن يكتف نفسه لقضاء بقية أيام الشهر من دون نقود؟ وإن استطاع القيام بذلك فعلا، فهل يمكن له أن يكتف من معه ممن يعول من أسرته وممن تلزمه النفقة عليهم أن يصبروا على ذلك، والنبى ﷺ يقول: « كفى بالمرء إثماً أن يضيّع من يعول »^(١).

(١) رواه الحاكم في مستدرکه برقم ٨٥٢٦.



وفي رواية: « مَنْ يَقوت »^(١) مع التنويه أن حديثنا يتركز على الأمور الضرورية لحياة الإنسان للعيش من شراب وطعام ودواء وما إلى ذلك من ضروريات الحياة وما في حكمها، التي إن فقدت هلك الإنسان بفقدائها، وليس عن الأمور الحاجية أو الكمالية! فماذا يمكن أن يفعل المرء في مثل هذا الموقف؟ فقد يتوجه إلى الاقتراض من شخص ما أو مؤسسة مالية ما، ليسدّ به ضرورته، وليشبع به جوعته، أو يذهب إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ولم نقل الخيارات الأخرى (المرفوضة) شرعاً وقانوناً وعرفاً، من أنه قد يتوجه إلى التسوّل أو السرقة أو الرشوة أو التعدي على المال العام أو الخاص وغيرها من طرق الكسب غير المشروعة.

(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٢٤٠، والحاكم في مستدرکه



ويمكن أن يجد من يُقدِّم له القرض الحَسَن، الذي يرجو صاحبه الأجر والثوبة من الله سبحانه وتعالى، امتثالاً لما جاءت به شريعتنا الغراء، ففي الحديث الشريف عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجته »^(١).

ولاشك أن الخير في هذه الأمة موجود إلى قيام الساعة، فهناك من يقدم القرض الحسن الذي لا يبتغي منه أي نفع آخر، سوى أن يرجع إليه ماله من غير زيادة. ولكن ماذا

(١) رواه ابن ماجة في سننه، في باب القرض، برقم ٢٤٣١،



لو تكرّر الأمر من قبل الشخص الأول الذي أنفق راتبه في بداية الشهر من أجل الحصول على بعض الحاجيات والكماليات، وألف أمر القرض الحسن - إن كان الحصول عليه متيسراً - فهل ستسلم الجرّة في كلّ مرة!.

الواقع يقول لا، فنظرة سريعة إلى الواقع تظهر لنا عظم الأمر وخطورته، إذ لا يمكن أن يجد هذا المقترض في كل مرة من يُقدّم له القرض الحسن، ومن ثمّ فإن من يقدمه لوجه الله تعالى فإنه سيُطالب بحقه أيضاً على قابل الأيام، وهو لم يقدم له ماله على سبيل الصدقة، وإنما قدّمه قرضاً حسناً ليفرّج عن مُعسر كربة من كرب الدنيا، إذ يقول النبي ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة،



ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»^(١) فتفريج كربات الدنيا من قبل الأفراد كفيل بتفريج كربات الآخرة من قبل المولى عز وجل.

لكن لنا أن نتساءل كم عدد الذين يقدمون هذا القرض الحسن اليوم؟ وما مدى تأثيرهم في الواقع؟ نعم هناك مؤسسات مالية إسلامية أخذت على عاتقها القيام بهذا العمل النبيل، لكنها أجبرت في الآونة الأخيرة على مراجعة إستراتيجيتها تلك، بمزيد من الضوابط والقيود بسبب الحيل والمهاتلات التي يقوم بها بعض المتفاعلين لبقاء هذه القروض أكبر فترة ممكنة من دون سداد، الأمر

(١) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنها، أخرجه البخاري في كتاب المظالم والغصب، باب: لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، برقم ٢٣٠٩، ٢/ ٨٦٢، ومسلم في كتاب المساقاة، باب: تحريم الظلم، ٢٥٨٠، ٤/ ٢٠٧٤.



الذي أدى إلى حرمان فئة كبيرة من المستحقين حقيقة لهذه القروض الحسنة^(١).

وهذا المثال ينطبق اليوم على واقع بعض الأفراد الذين أغرقوا بالديون وتراكت عليهم القروض، حتى وصلت بطبيعة الحال إلى قروض متراكمة (مركبة) لكونها كانت قروضاً ربوية، تضاعفت يوماً بعد آخر لتشمل بعض العقود التمويلية الخالية من المقاصد، والتي غالباً ما تتسم بالصورية^(٢)، وفي حقيقتها عقود تمويلية صرفة يكون البنك فيها وسيطاً مالياً غير معني بالتنمية فضلاً

(١) ينظر رسالة: إنظار المعسر وضرورة التفريق بين المعسر والمأطل للمؤلف، نشر دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ٢٠١١م.

(٢) من ذلك على سبيل المثال، بيع التورق المصرفي المنظم، وبيع السلم المنظم، وغيرهما، الذي سبق للباحث وأن فصل فيها، في كتابين مستقلين وليس ها هنا مكان لهذا التفصيل.



عن العميل الذي يسعى خلف الحصول على القرض بأي صورة كانت ليخرج به عن ضائقته التي أمت به، من دون التفكير بحقيقة ما يترتب بعد توقيعه الذي صدر منه وأخذه للقرض، لذلك فإن واجب التذكير اليوم ملقى على عاتق الباحثين والدارسين بحقيقة هذه القروض، وهذا التذكير بحاجة إلى تكرار مستمر لعله يزيح الغشاوة عن حقيقة القروض وويلاتها، وما تتركه من أثر سلبي اجتماعي ومالي ونفسي على الفرد والأسرة والمجتمع.



الوقفة الثانية

أهمية الادخار في تنمية وتعزيز روح التخطيط المالي عند الفرد والأسرة

لا شك أن الكثير منا يتذكر تلك العلبة المعدنية أو البلاستيكية الصغيرة (حصالة النقود) التي كانت تمتلئ في مواسم الأعياد والمناسبات ومواسم انتهاء فصول الدراسة وإعلان نتائج الامتحان بالنجاح، تلك العلبة التي كنا نتعاهدها بالأيام والشهور وربما عند القلة القليلة بالسنين، كل حسب روح الصبر والمطاولة التي نشأ وتربى عليها، فمننا من كان لا يصبر إلى صباح اليوم التالي ليخرج منها كل ما جمعه في ليلته من نقود ليشتري بها الحلوى أو المفرقات أو أي شيء آخر تشتت به نفسه، بحيث كان أهم شيء عنده أن يصرف ويقضي على آخر فلس جمعه بيوم أمسه، ومنا القليل جدا الذي كان يجمع ويدخر ويصبر



على ادخار جزء مما كنا نحصل عليه من آبائنا و ذويتنا من نقود يوميا عند الذهاب إلى المدرسة، رغم المشقة في ذلك على النفس وصعوبة الصبر عليه لاسيما عند المراحل العمرية الناشئة، لنتنظر بعد ذلك موسم العيد بعد العيد لنعزز الثروة الصغيرة التي نمت وكبرت يوما بعد آخر، بعد أن كانت لا شيء.

من خلال هذا المثال نستطيع أن نحدد ملامح الشخص الذي له القدرة على إدارة دخله الشهري وفق تخطيط مدروس، باعتبار أن عملية الادخار لا تعني أن يكون الإنسان بخيلا، وإنما هو سلوك ذاتي لكيفية التعامل مع ما يزيد ويفضل عن الحاجات الرئيسة للفرد^(١).

(١) وقد أفردنا بذلك كتابا مستقلا بعنوان: الادخار.. مشروعيته وثمراته، نشر دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ٢٠١١م.



وهذا السلوك ينمو مع الفرد منذ الصغر، وتزداد قدرته عندما يكبر ويبلغ ويدخل معترك الحياة، متميزاً بذلك عن غيره من أقرانه الذين يفتقدون المقومات الأساسية لعملية التخطيط المالي رجالا كانوا أو نساء، ذلك السلوك المتمثل بالصبر والمطاولة لأكبر مدة ممكنة أو حسب جدول زمني مخطط له مسبقاً، فالادخار هو عبارة عن قرار داخل نفس الإنسان يستند إلى عوامل سلوكية ذاتية تحدد طبيعة السلوك الإنفاقي بشكل عام، مما يعني أن ممارسة هذا السلوك من الصغر يرسخ الفكرة وينمّيها تدريجياً عند الإنسان فيبدأ السلوك بسيطاً ثم يكبر، ليشكل ميلاً حقيقياً نحو الادخار مستقبلاً، ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة بين موضوعي التخطيط المالي والادخار.

فالادخار: هو الاحتفاظ بجزء من الدخل (الراتب)

إلى وقت الحاجة إليه في المستقبل.



فهو عبارة عن خارطة مالية تساعد الأفراد والأسر على استخدام أموالهم بأفضل طريقة ممكنة، إذ يؤدي الادخار إلى تحديد مصادر الدخل، والعمل على الإنفاق الأمثل له.

أما التخطيط المالي أو الخطة المالية: فهي عبارة عن عمل ذهني موضوعه الترتيبات التي يفكر فيها الإنسان في حاضره، من أجل أن يواجه بها ظروفه المستقبلية.



الوقفه الثالثة

الوظائف والمعايير الرئيسية لضبط عمل المؤسسات

بشكل عام بما في ذلك مؤسسة الأسرة

يمكن أن نشبه الأسرة بالمؤسسة الصغيرة التي لها نظام داخلي (شفوي غير مكتوب) خاص، يوجب على أفرادها الواجبات، ويضمن لها الحقوق، فضلاً عن وجود مُعيل مسؤول معنيّ بهذه المؤسسة وحامٍ لنظامها، غالباً ما يكون الأب، وفي حالة فقدانه أو تقصيره تكون الأم أو الأخ الأكبر وهكذا، بما يعني ضرورة وجود معيل لهذه المؤسسة يتولى أمرها ويعنى بتسيير شؤونها، ومن هنا فلا بد لهذه المؤسسة (الأسرة) أن يكون عملها مترابطاً بحيث يعرف كل فرد فيها ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وهذا بطبيعة الحال يقتضي من الجميع الالتزام



بمسار هذه الأسرة وتوجهاتها العامة، مع التسليم بأن هذا لا ينطبق على كل الأسر، وإنما هو الأعم الغالب، لذا فمن الواجب على كل رب أسرة أن تقع مسؤولية تنمية توجُّهات أفراد أسرته، بمختلف المجالات الدينية والصحية والتعليمية والاجتماعية والمالية، شأنها في ذلك شأن عمل أي مؤسسة أخرى، باعتبار أن المفهوم المؤسسي واسع وشامل لكل مجموعة أفراد تربطها روابط وتشارك معها قواسم مشتركة تتوحد في أهدافها، ولا يقتصر هذا المفهوم على المؤسسات الربحية المعنية بتحصيل المال وكسبه وتنميته فحسب، وإنما يشمل ذلك كل القطاعات غير الربحية أيضا، فالجمعية الخيرية مؤسسة، والمسجد مؤسسة، والمدرسة مؤسسة، والأسرة مؤسسة، وهكذا، مع وجود بعض الفوارق بين بعضها، لذلك فكل مؤسسة



معنية بتحديد مسارها، ووضوح أهدافها من خلال خطة أدائها وتقييمها المستمر، حتى تتوافر فيها وظائف الإدارة الناجحة، المطلوبة في إيجاد أي مشروع، والتي تتمثل كما يقول خبراء الإدارة في أربعة وظائف رئيسة في أغلب الأحيان، هي:

١- التخطيط: وهو الذي يعد أساس المشروع الذي يتم قبل العمل والتنفيذ، للحصول على توقع معين حول جدوى المشروع من عدمه، لذلك فالتخطيط هو التصور المستقبلي المبني على دراسة وتحليل الواقع والإحصائيات الثابتة للعمليات المستقبلية، والذي بفقدانه يبدو الخلل واضحاً في النتائج، على المستوى المادي والجهدى والزمني.



٢- التنظيم: وهو عملية تنسيق الجهود البشرية في مؤسسة ما، من أجل أن تتمكن هذه المؤسسة من تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ومجهود ووقت، وبأقصى كفاءة إنتاجية ممكنة، وبهذا المعنى لا يعد التنظيم هدفاً بل وسيلة لتحقيق هدف معين.

٣- التوجيه: وهو إرشاد وتحفيز العاملين ضمن مؤسسة ما، باتجاه تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، والتأكيد على مضايتها.

٤- الرقابة: وهي الوظيفة الإدارية الأخيرة التي يقصد بها مراقبة أداء المؤسسة، وتحديد ما إذا كانت قد حققت أهدافها أو لم تحققها.

والواقع أن هذه الوظائف ينظر إليها على أنها الوظائف الرئيسة في أي مؤسسة كانت، صغيرة أو كبيرة،

ربحية كانت أو غير ربحية، وهذا بطبيعة الحال من الجانب الإداري النظري البحت، ولكننا نستطيع أن نؤصل لموضوعنا من الجانب الشرعي، باعتبار أن الله عز وجل حينما شرّع للمكلفين أحكام دينهم، جاءت التشريعات عامة، وقد ارتبطت بأسباب ومسببات إن تحققت كانت النتائج الإيجابية لما يصلح حال الفرد ومن ثم المجتمع، إن تم الالتزام بما خطط السير عليه، وإلا كان العكس، من ذلك على سبيل المثال: موضوع (التصرفات الناقلة للملكية) التي يمكن أن تصدر عن البشر عامة، إذ من دون التخطيط أولاً والتنظيم ثانياً، والتوجيه المستمر ثالثاً، ومن ثم المراقبة، لا يمكن لأي نظام بشري أن يضبط تصرفات الناس، ويضع لهم معايير يحاكمهم عليها، فالمعيار الذي يضبط آلية التملك مثلاً، بعد العمل، هو



العقود الناقلة للملكية من الشراء والهبات والإيجارات، أو الميراث أو الوصية أو التولد من مال مملوك من حيوانات وزروع وما إلى ذلك، في الوقت الذي يمكن أن يكون في العكس تماماً من ذلك، فقد يكون معيار التملك عن طريق الغصب أو طريق السرقة أو طريق الاحتيال أو طريق التزوير أو الرشوة وما إلى ذلك من الوسائل التي يتم من خلالها انتقال الملكية ظاهراً في المجتمعات البدائية أو التعسفية وغيرها^(١) في حال غياب الوظائف الإدارية المشار إليها، والتي أسهب علماء الإدارة في بيانها وشرحها باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه كل المؤسسات.



(١) مع التنويه بقطعية التحريم في الحكم الشرعي في ذلك كله.



الوقفه الرابعة

مفاهيم عامة في التخطيط المالي

ثمة مفاهيم عامة يمكن أن تكون خطوات عملية تساعد الفرد في الواقع الميداني في موضوع التخطيط المالي، بحيث يمكن تجسيدها عمليا، لاسيما بعد أن فرضت مظاهر الاستهلاك الترفي نفسها على الواقع بقوة، وأصبح كثير من الناس أداة للإسراف والتبذير من حيث يشعرون أو لا يشعرون، الأمر الذي يحتم على المعنيين لاسيما خبراء التخطيط المالي ضرورة نشر وإشاعة هذه المفاهيم المهمة وبيان أهميتها في المجتمع وبيان ذلك في الإعلام المرئي والمقروء^(١)، وبيان أضرار ما بات يعرف اليوم بالاستهلاك

(١) من ذلك على سبيل المثال موقع بيزات الإلكتروني الذي أسسه ويشرف عليه المستشار المالي الإماراتي صلاح الحليان كما =



الترفي الذي أخذت صورته تتنامى وتتكاثر يوماً بعد آخر بشكل متسارع جداً^(١)، لذلك فإن ترجمة المفاهيم العامة الضرورية في التخطيط المالي للأسرة الناجحة في إدارتها المالية، وتنزيلها في أرض الواقع تكمن في ميزانية للأسرة، تتمكن من خلالها الأسرة من توفير مبلغ احتياطي يعينها على مواجهة الظروف الصعبة ورفع مستوى معيشتها، وتأمين مستقبلها. وهذا الأمر يكون كما يذكر ذلك خبراء التخطيط المالي من خلال تقسيم دخل الأسرة أو راتب

= ذكرت ذلك صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢م. بخبر مفاده: «بيانات» موقع إلكتروني يوفر استشارات مالية ونصائح لإدارة الديون.

(١) تم بيان جزء من ذلك والإشارة إليه في رسالة سابقة للمؤلف بعنوان: وقفة مع ظاهرة الاستهلاك الترفي، عمليات التجميل، الماركات العالمية، الموضات، أنموذجاً، نشر دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ٢٠١١م.



الزوج - والزوجة العاملة إن رغبت في ذلك - إلى أربعة أجزاء مفصلة على النحو الآتي:

الأول: للمعيشة المنزلية بحيث لا يتخطى الحدود الموضوعه له.

والثاني: للمصروفات الشخصية.

والثالث: للخدمات العامة والفواتير وغيرها.

والرابع: للاستثمار، وهذا أهم بند في الميزانية! بعد ذلك يتم تجميع الفائض (إن وجد) من تلك البنود الرئيسة نهاية كل شهر، ويضاف للمبلغ الاحتياطي الذي يتم ادخاره للظروف الطارئة، على أن يجمع هذا المبلغ في نهاية كل عام للاستفادة منه فيما ينفع الأسرة.



الوقفة الخامسة

دور ميزانية الأسرة في الاستقرار الأسري

هناك أكثر من طريق للمحافظة على ميزانية الأسرة وإنشائها، إذ الأسرة الناجحة هي التي تتحكم في نفقاتها بالحد المعقول وبدون إسراف أو تقتير، وبما يجنبها مخاطر الاستدانة والقروض في نهاية كل شهر، وهذا بطبيعة الحال قد يتطلب من المسؤول عن ميزانية الأسرة أن يحتفظ بدفتر للمصروفات ليقيد فيه كل المصروفات التي يتم صرفها على أن يراجعها في نهاية الشهر ليعرف ما تم تحقيقه من عدمه.

ومن أجل توضيح عملية جمع الفائض لابد لنا من التعريف ببعض المسميات والمصطلحات التي لها علاقة بالموضوع من قريب أو بعيد، ومنها ما يلي:



الرغبة الادخارية: هي عبارة عن شعور نفسي نابع من تربية مكتسبة تقوى حيناً وتضعف حيناً آخر، حسب الاستجابة للدوافع التي تدعو للادخار ومدى تأثير الفرد بثقافة الاستهلاك التي تحيط بمجتمعه.

القدرة الادخارية: هي الموازنة التي تُمكن الفرد من تخصيص جزء يقطعته من دخله الشهري من أجل صرفه في المستقبل لأمر ضروري أو طارئ، وتتم عن طريق إخراج الفرق بين مجموع الدخل ومجموع الإنفاق، فلو كان دخل فرد ما عشرة آلاف درهم شهرياً، ومعدل إنفاقه تسعة آلاف شهرياً، فإن الألف الفاضل بينهما يمكن أن يكون ادخاراً للمستقبل، لو تم حسن الإعداد والتخطيط له.

ومن خلال هذين المفهومين تنمو رغبة الادخار وتتحول من مجرد رغبة إلى قدرة وظاهرة تعمل على لعب



دور حيوي في حاضر ومستقبل الفرد والأسرة، من خلال صرف النظر عن الاستهلاك العشوائي غير المجدي من جهة، وانعكاس ذلك في الاستهلاك النافع الذي يمثل الحاجة الفعلية إليه، وما ينتج عن ذلك من أثر في واقع حياة الأفراد والأسر في تقوية الميزانية لتساهم في إيجاد جو مستقر من الطمأنينة وراحة البال.



الوقفه السادسة

الخطوات العامة للتخطيط المالي الذي يساهم في الاستقرار الأسري

من أجل تحديد مسار الأسرة نحو الاتجاه الصحيح،
ورسم خارطة طريقها بما يضمن سيرها بسلام وأمان،
وبما يتوافق مع تكليفها الاجتماعي الذي يتلاءم مع
مستواها المالي، حتى تتجنب أشكال الاستهلاك العشوائي
والاستهلاك الترفي القائم على البذخ والاسراف والتبذير
والمباهاة، والذي يضطرها في النهاية إلى سلوك طريق
القروض والديون التي تلازم أفرادها لسنوات، وتساعد
بطبيعتها بشكل أو آخر على إحداث شرخ في كيان
الأسرة، يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التي تحدد
مسار التخطيط المالي للأسرة من خلال ما يأتي:



١- ترسيخ مبدأ الادخار عند الأولاد وهم في المراحل العمرية الأولى في المدرسة، من خلال التأكيد على فكرة حصالة النقود وأهميتها.

٢- تحديد الخطوط العريضة للمصروفات الخاصة بالأسرة من قبل الزوج والزوجة مع بداية كل عام، بحيث يتم الاتفاق على شراء الأشياء الضرورية من سلع وخدمات أساسية كأهداف مرحلية، وتحديد مجمل المصروفات العامة بشكل تقريبي.

٣- تحديد معدّل دخل الأسرة بشكل تقريبي من خلال حساب دخل الأسرة ونفقاتها، من أجل الخروج بموازنة إيجابية تساعد على ادخار الفائض بين نفقات ودخل الأسرة.



٤- الادخار الأسري ممكن أن يحقق هدفا استراتيجيا مهما على المدى البعيد كبناء منزل جديد أو تزويج أحد الأبناء أو شراء سيارة جديدة، بعيداً عن باب القروض وتبعاتها.

٥- ضرورة وضع خطة محكمة لتسديد الديون السابقة والتخلص منها وفق آلية مدروسة.

٦- تحديد سقف المواد الاستهلاكية المكتملة لضروريات الفرد والأسرة، والتقيّد قدر الإمكان بالسقف المحدد، وعدم تجاوزه إلا وفق ما هو مرسوم ومخطط له مسبقاً، وتتجلى صور هذه المواد الاستهلاكية المكتملة للضروريات بأشكال عديدة منها على سبيل المثال صرفيات السيارة من بترول وزيوت وتنظيف ورصيد الهاتف وما إلى ذلك من نفقات مماثلة.



٧- تنسيق موضوع التسوق بين أفراد الأسرة وعدم ترك الموضوع للاجتهادات، بحيث يناط بشخص أو أشخاص محددين من داخل الأسرة، ولا يترك لمجرد المرور بالأسواق أو بالقرب منها، ثم لا بد من كتابة قائمة بالأمور المطلوبة، ثم الانتباه إلى موضوع انتهاء تاريخ صلاحية السلع المراد شراؤها، ثم التعامل الحذر مع مهرجانات التخفيضات^(١).



(١) ولزيد من التفاصيل حول ثقافة التسوق المدروس، مراجعة كتاب (ظاهرة الإسراف في شهر رمضان: تشخيص وعلاج)، للمؤلف، نشر وتوزيع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي ٢٠١٢م.



الوقفة السابعة

ثمرات التخطيط المالي في مستقبل الفرد والأسرة

تكمن أهمية التخطيط المالي في مستقبل الفرد والأسرة
بعده أمور إيجابية منها:

١- التعامل مع متطلبات الحياة بانسيابية والتقليل
قدر الإمكان من حصول المفاجآت.

٢- الاستعداد لمرحلة ما بعد التقاعد من الوظيفة،
ومرحلة الشيخوخة بوجه عام.

٣- توفير السيولة المالية عند الحاجة إلى الدخول في
مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي وما إلى ذلك.

٤- توفير السيولة المالية عند حالات الطوارئ
كالعمليات الجراحية والحوادث المرورية عافانا الله تعالى
وإياكم جميعاً منها.



٥- تأمين السيولة المالية يضمن تغطية نفقات حج بيت الله الحرام للأفراد وعموم الأسرة.

٦- تأمين السيولة المالية يضمن تغطية نفقات زواج الأبناء والابتهاج بهم في المستقبل.

٧- تأمين السيولة المالية يضمن تغطية نفقات السفر والسياحة في موسم الصيف والإجازات.

والمواقع أن فوائد التخطيط المالي لا تكاد تنحصر بأمور معينة، إذ لا يمكن للحياة أن تستمر اليوم من دون وجود المال، والإنسان الرشيد هو الذي يستطيع الموازنة بين دخله وإنفاقه ويتمكن من إحراز ما يتبقى منها لعاديات الزمن، وعدم الانجرار وراء الاستهلاك الترفي القائم على فكرة (اصرف ما في الجيب يأتك ما في الغيب)، فلا يشتري إلا ما يحتاجه فعلاً، وعلى الزوجة أن تكون مُعِيناً



للرجل في التصرف الرشيد بالدخل بحيث إن لم تساعده على الادخار، فلا تساعده للسير في طريق القروض والديون، ليغطي متطلبات واحتياجات الأسرة والمنزل التي إن لم تحدّد بإطار ما فلا سقف لنهايتها غالباً، فلا بدّ للمرء من التفكير الجدّيّ مائة مرة قبل الانسياق وراء ظاهرة الاستهلاك الترفي غير المجدي والذي يفتقر دائماً إلى التخطيط المسبق، ولا يكون سببه إلا المباهاة والتفاخر الذي حذرنا ديننا الحنيف منها أشد الحذر، لما في ذلك من عواقب على نفس الإنسان قد تجرّه فيما بعد إلى المهالك، ولنا أن نقارن بين أسرتين متقاربتين من حيث الدخل وعدد الأفراد، ولكن يبدو بينهما تفاوت ملحوظ، لا على المستوى المالي فحسب، وإنما على المستوى الاجتماعي والنفسي وغيره، وسبب ذلك يكمن - والله أعلم -



بموضوع أهمية التخطيط المالي منذ بداية نشأة وتأسيس الأسرة التي قطفت الثمرة اليانعة الطيبة في الاستقرار وراحة البال والعيش بأمان من شرك القروض، وهذه بحد ذاتها تعد من أهم النتائج.



الخاتمة

وفي نهاية هذه الوقفات السريعة، وبعد أن أشرنا إلى أهمية التخطيط المالي في حياة الأفراد والأسر، حري بالجميع المبادرة بوضع موازنة عامة على المستوى الفردي أو الأسري، يتم من خلالها تحديد (الدخل) من الراتب الشهري وغيره من جهة، وتحديد مجمل المصروفات (المتوقعة) التي يجب على الفرد والأسرة الالتزام بها من جهة أخرى، والتي تختلف من شخص إلى شخص ومن أسرة إلى أسرة أخرى حسب الطبيعة الاجتماعية التي يتمتع بها كل فرد وأسرة، باعتبار أن الموازنة العامة للأسرة هي الأساس العام للتخطيط المالي الذي يتم من خلاله يتم وضع تصور عام لسقف المصروفات الفردية والأسرية التي بدورها تجنب الانسياق خلف التسوق



العشوائى والاستهلاك الترفى، وتوجب الالتزام بسلم الأولويات الضرورية الواجب توافرها لكل فرد وأسرة، ثم الأمور الحاجية، ومن ثم الأمور الكمالية والتحسينية، من أجل تحقيق حياة مستقرة للأسرة، تنعم فى عيش آمن، بعيد عن طريق الديون والقروض والالتزامات المترتبة عليها؛ إذ لا تكمن المشكلات الأسرية عادة بقله وارداتها المالية فحسب، وإنما بسوء التخطيط المالى أو تجاهله من دون التفكير بالعواقب والأزمات التى تظهر نتيجة اهمال هذا الجانب المهم الذى يعتمد عليه حاضر ومستقبل الفرد والأسرة بشكل عام.

والله الموفق للصواب.



المصادر

- إنظار المعسر وضرورة التفريق بين المعسر والمماطل،
د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، دائرة الشؤون
الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠١١م.
- جريدة الإمارات اليوم العدد الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو
٢٠١٢م.
- صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر،
محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د.
مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧هـ
١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن
أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري
النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر دار إحياء
التراث العربي، بيروت.
- ظاهرة الإسراف في شهر رمضان: تشخيص وعلاج،



د. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، نشر وتوزيع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ٢٠١٢م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث/ دار الكتاب العربي، بيروت، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

- المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- المعجم الكبير سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

- موقع بيزات الإلكتروني للمستشار المالي صلاح الحلين.

- وقفة مع ظاهرة الاستهلاك الترفي، عمليات التجميل، الماركات العالمية، المواضات، د. إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠١١م.



فهرس الموضوعات

٥	افتتاحية
٧	المقدمة
	الوقففة الأولى: إهمال التخطيط المالي نتيجة حتمية لشيوع
١١	ظاهرة القروض المالية الشخصية
	الوقففة الثانية: أهمية الادخار في تنمية وتعزيز روح
١٩	التخطيط المالي عند الفرد والأسرة
	الوقففة الثالثة: الوظائف والمعايير الرئيسة لضبط عمل
٢٣	المؤسسات بشكل عام بما في ذلك مؤسسة الأسرة
٢٩	الوقففة الرابعة: مفاهيم عامة في التخطيط المالي
	الوقففة الخامسة: دور ميزانية الأسرة في الاستقرار
٣٢	الأسري
	الوقففة السادسة: الخطوات العامة للتخطيط المالي الذي
٣٥	يساهم في الاستقرار الأسري



الوقفه السابعة: ثمرات التخطيط المالي في مستقبل الفرد

والأسرة ٣٩

الخاتمة ٤٣

المصادر ٤٥

الفهرس ٤٧

